الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

سمو الشيخ جابر المبارك يتقدم الحضور الحكومي (تصوير: صالح محمد)

في مساءلة خلت من المتحدثين المؤيدين والمعارضين للمرة الأولى في تاريخ مجلس الأمة

الصالح يتجاوز استجواب هايف والمطير بأريحية

الغانم: المجلس سيناقش الاستجوابين تباعا .. والجلسة مستمرة إلى الفجر وسنلغي جلسة الأربعاء

انتهى الاستجواب المقدم لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بصفته من قبل النائبين محمد المطير ومحمد هايف «دون وجود متحدثين كمؤيد ومعارض للاستجواب ودون تلقي أي اقتراحات» وذلك وفق ما أعلن عنه رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم خلال جلسة المجلس العادية أمس.

وكان المجلس بدأ بمناقشة استجواب النائبي محمد هايف ومحمد المطير بحث تكلم هايف مشددا على رفضه لما اسماه بـ«مصادرة حقوق الكفاءات عبر الاستثناءات والمحسوبية» قائلا إن التعيين في الجهات الحكومية يجب الا يخضع لـ«المساومات» كما اتهم الجهات الحكومية التابعة للوزير الصالح بـ«تجاهل» ملاحظات ديوان المحاسبة وعدم الرد على الأسئلة البرلمانية المقدمة من النواب.

وانتقد كذلك ما وصفه بـ«التجاوزات» للوزير في الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات باستثناء الموظفين من شرط الخبرة والمؤهل إضافة إلى الاستعانة بمستشار اجنبي براتب يخالف لائحة شؤون التوظف في الهيئة.

بدوره انتقد النائب المطير خلال استجوابه ما اسماه بممارسة الوزير الصالح لـ«ترضيات» للنواب في التعيين على وظيفة محام «ب» في إدارة الفتوى والتشريع معتبرا أن ذلك يعد «انعداما للعمل المؤسسي».

واتهم المطير الوزير بـ«الظلم الصريح» في التعيين لهذه الوظيفة مشيرا إلى «وجود أكثر من 900 متقدم نجح منهم أكثر من 100 متقدم وأن الإدارة تعمدت عدم إعطائهم الدرجة الكافية للنجاح في المقابلة الشخصية».

كما رأى أن بعض المتقدمين إلى وظيفة محام «ب» في إدارة الفتوى والتشريع «ظلموا باعتبارهم حاصلين على تقدير امتياز من جامعات مستواها عال مقابل قبول من هم أقل كفاءة منهم».

وتساءل عن إمكانية وقدرة إدارة الفتوى والتشريع على استيعاب أكثر من 400 متقدم تم قبولهم في وظيفة محام «ب» وتوفير أماكن لهم في الإدارة منتقدا ما اعتبره «غيابا لدور وزير «مجلس الوزراء» في خطة عمل الحكومة إضافة إلى تحميله مسؤولية «التقصير» في مشاريع الدولة.

وفي كلمة رد خلالها على المستجوبين هايف والمطير عقب انتهائهما مرافعتهما قال الوزير الصالح إن الاستجواب الموجه إليه خلا من أي اتهام مباشر له يمس النزاهة أو الشرف أو الأمانة مبديا استغرابه «عدم استناد محاور الاستجواب إلى واقعة واحدة».

وتابع الصالح في كلمته بأن اجراءات اجتياز اختبارات المتقدمين على وظيفة محام «ب» في إدارة الفتوى والتشريع تمت وفق قانون تنظيم «الفتوى والتشريع» الذي ينص على أن «للسؤول عن الإدارة هو رئيس الفتوى».

وأوضح أن إدارة الفتوى والتشريع وضعت ضوابط بشأن كيفية اختيار العدد المطلوب من المتقدمين لوظيفة محام «ب» حيث ان من تقدموا بطلب التوظيف تجاوز عددهم العدد المطلوب للتعيين وهو أكثر من 400 متقدم.

الصالح تساءل في كلمته عن أسباب قيام النائبين بتقديم الاستجواب بعد يومين من قرار مجلس الأمة بالموافقة على تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية بهذا الشأن رغم موافقة جميع النواب على هذا الطلب.

وأكد ان جميع من تم قبولهم من خريجي جامعات معترف فيها موضحا أن إعلان اللجنة المكلفة بهذا الشأن تضمن قبول 35 متقدما لوظيفة محام «ب» حاصلين على تقدير امتياز و275 حاصلين على تقدير جيد جدا و133 حاصلين على تقدير جيد.

وعن الاستجواب أشار الصالح إلى قرار المحكمة الدستورية الصادر بتاريخ التاسع من أكتوبر 2006 في الطلب المقيد برقم 8 لسنة 2004 في شأن تفسير المادتين «100» و«101» من الدستور الذي أثبت أن تحفظه على هذا الاستجواب جاء كونه مخالفا للمادة «136» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

أما عن ما جاء في صحيفة الاستجواب بشأن وجود تجاوزات في الجهاز المركزي للمناقصات العامة فقد أكد الوزير أن إقرار مجلس الأمة للتعديلات على قانون «الجهاز» منحه الاستقلالية الكاملة وذلك درء للتدخل في اختصاصاته.

وبخصوص ما أثاره النائبين المستجوبين بعدم وجود هيكل تنظيمي للمجلس الأعلى للمحافظات أوضح انه لا يوجد هيكل تنظيمي للمجلس الأعلى للمحافظات لأن له رئيس وأعضاء فقط أما الأمانة العامة لشؤون المحافظات فيوجد لها هيكل تنظيمي.

وعن ما ذكره المستجوبين بشأن عدم وجود مكاتب لمن تم قبولهم في إدارة الفتوى والتشريع قال الوزير إن أغلب موظفي الفتوى يكونون متواجدين في الجهات الحكومية المختلفة ليكونوا ضابط اختبار مع إدارة الفتوى.

أما بشأن مقر الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمحافظات فقد بين انه تم الاتفاق على إيجاد مقر دائم لعدد 2000 موظف في «أمانة المحافظات» وسيتم ترميم إحدى المدارس لتكون مكاتب لهؤلاء الموظفين كما انه تم توزيع أعداد من الموظفين في مبنى كل محافظة.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة تصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

دخل النائب عبدالكريم الكندري الى مقر مجلس الأمة وبيده ملف فيما أفادت أنباء عن اعتزامه تقديم استجواب لرئيس الوزراء في حال مناقشة المجلس استجوابي الوزيرين أنس الصالح ومحمد الجبري.

الرئيس الغانم يفتتح الجلسة.

تلاوة اسماء الحضور والغياب.

المعتذرون عن عدم حضور الجلسة: الشيخ ناصر الصباح وطلال الجلال.

المجلس يستهل أعماله بالتصديق على المضابط.

خورشيد في نقطة نظام: أستغرب تصريح البابطين حول تحقيق الحيازات الزراعية وقال إنه اعطى المستندات للمستجوبين وماذا يعني بعدم تمكينه من إعداد التقرير.

عدنان عبدالصمد: الجلسة الماضية تم التصويت على لجنة جديدة للتحقيق في تزوير الجناسي وأنا وافقت برفع اليد، لكن وسائل التواصل والإعلام خالفت الحقيقة وجعلتني غير موافق، بينما نشر بعض أسماء من لم يكونوا في الجلسة أساسا.

رئيس لجنة حماية الأموال عمر الطبطبائي: الأوراق التي قدمها عبدالوهاب ما طلعت من اللجنة.. والتقرير أعيد التحقيق فيه.

المجلس يبدأ مناقشة كشف الأوراق والرسائل الواردة.

صالح عاشور: غير مقبول عدم صرف رواتب العسكريين بحجة انتهاء بطاقاتهم الأمنية.. وإن لم يكن هناك تجاوب من وزير المالية سيكون لي موقف سياسي.

صفاء الهاشم: إجرام الوافدين بحق المواطنين زاد الخمور والمخدرات والدعارة.. ويجب نفض مناطق العزوبية في خيطان والفروانية وجليب الشيوخ.

بدر الملا: نحن بحاجة الى إعادة تطبيق المادة 16 المتعلقة بإسقاط العضوية وبشكل مغاير سكن العزاب في المناطق السكنية ظاهرة مؤرقة تؤدي الى زيادة الجرائم ولا بد من تحرك لوزيري البلدية والكهرباء.

أحمد الفضل: تلقيت خبرا عن نية اللجنة الحكومية المشكلة لبحث قضية العزاب قطع التيار الكهربائي عن بعض المنازل المؤجرة لهم.

عبدالله الرومي: لايوجد أي ضمانة في اللائحة الداخلية لتحصين عضوية مجلس الأمة من الإسقاط، واليوم نعيش فراغا تشريعيا.

مجلس الأمة يكلف اللجنة التشريعية إعداد تقرير عن تعديل اللائحة الداخلية على أن تقدم تقريرها بداية دور الانعقاد المقبل.

المجلس يوافق على رسالة نيابية بشأن تعهد الحكومة لإزالة معوقات مشروع سعد العبدالله الإسكاني.

وزير المالية: صرف

الوزير أنس الصالح يفند محاور استجوابه

- الصالح: أرسلت طلب استيضاح للنائبين ليكون كل شيء واضحًا ولم يتجاوبا فاستمر الاستجواب مبهما
- استلمت من المطير سؤالا واحدا و4 من هايف بعد الإعلان عن الاستجواب لذر الرماد في العيون
- ما ذكره المستجوبان في تقارير ديوان المحاسبة ملاحظات وليس تجاوزات وهناك فرق بينهما
- لجنة التظلمات في إدارة الفتوى والتشريع ستقوم بفحص كافة ملفات المتقدمين إلى وظيفة محام «ب»
- المستجوب ذكر ان هناك مناقصات رست على أسرتي.. وعليه الذهاب لـ«مكافحة الفساد» أو النيابة
- تشكيل لجنة قضائية لمعالجة ما ورد في محاور استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السابق

محمد المطير يستعرض الوثائق

.. ومحمد هايف يحدد نقاط الانتقاد للصالح

المستجوبان يستمعان لرد الوزير